

النسمة

العربية - الفرنسية

شهرية تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية العدد ٩٣ - ٢٠١٧

٤,٨ مليار يورو فائض التبادل التجاري مع العالم العربي

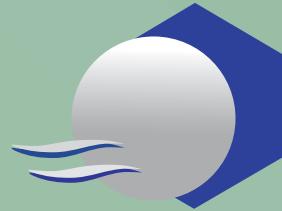


لم تكن التجارة الخارجية الفرنسية في ٢٠١٦ أحسن حالاً من التجارة الدولية والظروف الاقتصادية العالمية في شكل عام. عاش العالم في العام الماضي في أجواء تباطؤ الاقتصاد الأميركي وتراجع الواردات الصينية وواردات دول منطقة اليورو، وشهدت التجارة الدولية تراجعاً في وتيرتها انخفضاً لمعدل النمو من ٢,٧٪ في ٢٠١٥ إلى ١,٧٪ في ٢٠١٦، وهي وتيرة أدنى بكثير مما عرفناه حتى اندلاع أزمة ٢٠٠٨ إذ كانت التجارة الدولية تسجل معدل نمو يوازي ٧٪ كمتوسط سنوي.

هذا التباطؤ العالمي انعكس نوعاً من الركود في حجم المبادرات الخارجية الفرنسية عام ٢٠١٦ إذ استقرت عند ٩٥٤,٠٧ مليار يورو مقابل ٩٥٥,٩ مليار يورو في ٢٠١٥. وببناء عليه أظهرت تتابع الميزان التجاري الفرنسي تراجعاً للصادرات بنسبة ٦,٠٪، وكانت بقيمة ٤٥٢,٩٧٨ مليار يورو وهو ما قاد إلى تفاقم العجز التجاري في العام الماضي بزيادة ٧٪، مرتقاً من ٤٥- ملياري يورو في ٢٠١٥ إلى ٤٨,١- ملياري يورو في ٢٠١٦.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا التراجع لم ينعكس سلباً على وتيرة تحسن حصة فرنسا في التجارة العالمية منذ العام ٢٠١٢ إذ أكدت أرقام ٢٠١٦ على استقرار هذه الحصة عند ٣,٥٪ بالنسبة لسلع والخدمات، فيما ان عدد الشركات الفرنسية العاملة في التصدير قد تراجع من ١٢٥٠٠ شركات في ٢٠١٥ إلى ١٢٤١٠٠ في ٢٠١٦. وتراجع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في التصدير بنسبة ٧٪ مقابل ارتفاع عدد شركات الحجم الوسطي ٣٪. أما الشركات الكبرى فقد مثلت في العام الماضي ٤,٠٪ من شركات التصدير فيما أنها استحوذت على ٥٣,٧٪ من الصادرات.

وبالنسبة للتبادل التجاري الفرنسي مع العالم العربي فقد عرف حجم المبادرات انخفاضاً بنسبة ١٢,٥٪- ٥١,٤ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ٤٥,١ مليار يورو في ٢٠١٦ لكن حصيلة هذه المبادرات مع الدول العربية اثمرت رغم تراجعها، فائضاً لحساب فرنسا بحوالي ٤,٨ مليار يورو وهو رقم يقارب فائض ٢٠١٥ الذي كان بقيمة ٨,٦ مليار يورو.



الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

المحتويات

- التجارة الخارجية الفرنسية
- التبادل التجاري العربي الفرنسي في ٢٠١٦
- الاقتصاد الفرنسي : تراجع افلاس الشركات نمواً بمعدل ١,٤٪ بالمئة في ٢٠١٧
- ارتفاع التوظيفات مؤشرات رحاء المواطنين
- نفط وطاقة متعددة
- افطار عمل في الغرفة : صناعة الاغذية في العالم العربي
- نشاطات الغرفة

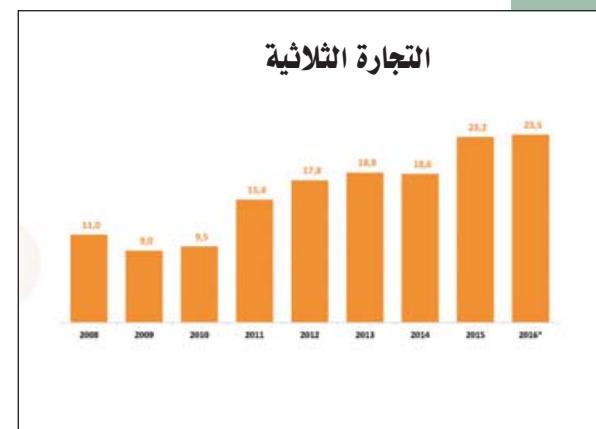
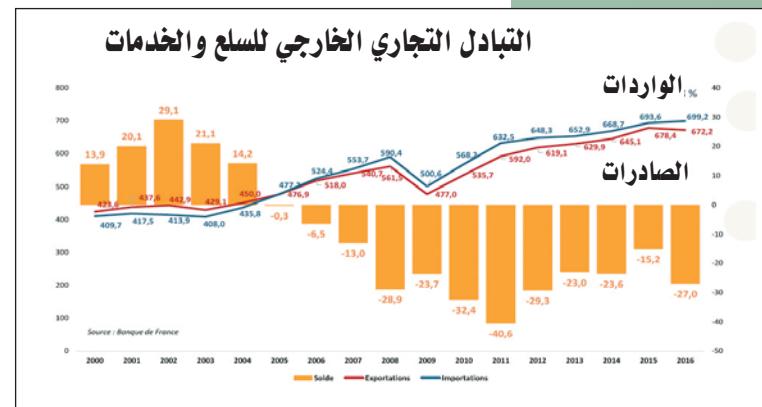


التبادل التجاري حسب السلع

ال الصادرات

ظهر تراجع الصادرات الفرنسية عام ٢٠١٦ بشكله الاوضح في مجال سلع التعدين التي انخفضت مبيعاتها الخارجية بنسبة ١٢,٤٪، بعد ٢,٢٪ في ٢٠١٥. وكذلك تراجعت صادرات الكيمياء الاساسية (٥,٦٪ - ٣,٦٪ - ٥,٦٪) في ٢٠١٥. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب ورکود اسعار المواد الاولية. وأنعكس تراجع ديناميكية الطلب أيضا على صادرات المشتقات النفطية التي هي بطيت مجددا وللعام الرابع على التوالي، بنسبة ١٨,٧٪. ويبعد ان اسباب تراجع المشتقات النفطية المكررة يمكن ايضا في عمليات اعادة الهيكلة التي شهدتها صناعة التكرير في فرنسا، الى جانب انخفاض متوسط اسعار النفط المكرر. واضافة الى ذلك يلاحظ ان صادرات فرنسا من الطاقة الكهربائية الى دول الجوار قد تراجعت بدورها بفعل وقف العمل في عدد من المفاعلات النووية بدافع الصيانة، وهو ما قاد الى خفض الفائض المتأتي من بيع الكهرباء من ٢,٣ مليار يورو في ٢٠١٥ الى ١,١ مليار يورو في ٢٠١٦.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تراجعت صادراتها في العام الماضي بنسبة ٨,٩٪ بعد تحسنتها ٦,٦٪ في ٢٠١٥. وجاء هذا التراجع على ضوء ضعف محاصيل موسم الحبوب متزامنا مع انخفاض الاسعار المستمر منذ ٤ سنوات. وساهم في هذا التراجع انخفاض مبيعات الشعير الى الصين بسبب منافسة الشعير الاوكراني والروسي والاسترالي. وفي هذا الوقت تراجعت صادرات القمح الفرنسي الى الجزائر التي تعتبر السوق الاولى كما الى هولندا السوق الرابعة. وفي مجال الطيران والفضاء حافظت الصادرات على مستواها المرتفع في ٢٠١٦ وكررت الرقم القياسي المسجل في عام ٢٠١٥ لتبلغ ٥٨ مليار يورو. الواقع ان تراجع مبيعات الطيران والفضاء الفرنسية الى آسيا وتحديدا الصين وكوريا الجنوبيّة وكذلك الى دول



تراجع في الصادرات ورکود في الواردات

بعد ارتفاعها ٤,٤٪ في عام ٢٠١٥، عرفت الصادرات الفرنسية انخفاضا طفيفا في عام ٢٠١٦ بلغ ٦٪، وطال أكثر السلع الوسطى وخصوصا منتجات التعدين

والكيمياء متاثرا بتراجع الطلب الأوروبي ورکود أسعار المواد الاولية الصناعية. وشمل تراجع الصادرات

ايضا منتجات الطاقة والسلع الزراعية وتحديدا القمح والحبوب.

وفي المقابل ارتفعت مبيعات السيارات للعام الثالث على التوالي وزادت صادرات البواخر ومعدات

السيارات وشهدت السلع الفاخرة نموا متزايدا فيما استقرت مبيعات الطيران والفضاء عند مستواها المرتفع المعروف.

اما الواردات فقد عرفت نوعا من الثبات فانحصر ارتفاعها عند ١,١٪ بعد ٠,١٪ في ٢٠١٥ وذلك بفعل انكماش واردات الطاقة في النصف الاول من السنة. بينما استأنفت مشتريات السلع التحويلية تحسنها فارتفعت ٢,٤٪ بعد ٠,٧٪ في ٢٠١٥. وبرز الارتفاع أكثر في مجالات واردات صناعات الطيران والفضاء والسيارات والآليات الصناعية كما في مشتريات المنتجات الزراعية وسلع صناعة الاغذية. وفي المقابل تراجعت واردات سلع الكيمياء والمعادن.

الظروف الاقتصادية العالمية
تعكس نوعا من الرکود في حجم المبادرات الخارجية
الفرنسية عام ٢٠١٦
اذ استقرت عند ٩٥٤,٠٧ مليار يورو مقابل ٩٥٥,٩ مليار يورو في ٢٠١٥، وبناء عليه
اظهرت نتائج الميزان التجاري الفرنسي تراجعا لل الصادرات بنسبة ٦٪

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال العربية
www.ccfranco-arabe.org

اما واردات الفضاء والطيران فقد عرفت نموا بلغ حد تسجيل رقم قياسي بقيمة ٣٩,٥ مليار يورو بزيادة ٢,٥ مليار يورو عن ٢٠١٥ وذلك بسبب شراء عدد من الطائرات الضخمة والمحركات والاقمار الصناعية من الولايات المتحدة. وانعكس ارتفاع واردات الفضاء والطيران تراجعا في الفائض الفرنسي التقليدي في هذا القطاع من ٢٢,٣ مليار يورو إلى ١٨,٦ مليار يورو. وهذه الوتيرة نفسها ظهرت في واردات السيارات وخصوصا من المانيا والدول الحديثة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تجاوزت واردات فرنسا من السيارات صادراتها ففاقت من عجز الميزان التجاري في هذا القطاع، من ٧,٧ مليار يورو في ٢٠١٥ الى ١٠,٢ مليار يورو في ٢٠١٦، مع العلم ان ميزان معدات السيارات قد سجل فائضا بحجم ٥٠٠ مليون يورو مقابل ١,٣ مليار يورو في ٢٠١٥. وفي مجال الآليات الصناعية والمعدات الكهربائية فقد حافظت زيادة الواردات على وتيرتها، في ظل تحسن استثمارات الشركات فارتفعت بمعدل ٤٪ بعد ٧٪+٢٪. وكذلك ارتفعت مشتريات التجهيزات المنزلية والمفروشات وأجهزة الهاتف الخلوي وواردات المنتجات الزراعية وصناعة الغذية والأحذية والجلديات والألعاب.

المبادرات حسب الدول

الصادرات

في عام ٢٠١٦، عرفت الصادرات الفرنسية نحو افريقيا تراجعا بنسبة ١٠,٥٪ بعد زiadتها ٤٪ عام ٢٠١٥، وظهر هذا التراجع في التبادلات مع غالبية الدول الافريقية، باستثناء المغرب الذي شهد ديناميكية في مجال شراء السيارات. وبينما ان استمرار هبوط اسعار النفط ساهم في خفض مشتريات هذه الدول النفطية للطائرات، وتحديدا الجزائر ولبيبا. وبالنسبة للجزائر ساهم تراجع مشتريات القممع والأدوية في خفض الصادرات الفرنسية الى هذا البلد. وكذلك تراجعت صادرات فرنسا الى مصر مقارنة بالقفزة الاستثنائية التي شهدتها مبيعات الآليات الى هذا البلد في عام ٢٠١٥، الى جانب انخفاض مشتريات مصر من القممع والحبوب.

ولا شك في ان هبوط العائدات النفطية للدول المنتجة قد انعكس خفضا للصادرات الفرنسية الى الشرق الاوسط فترجع ٧,٢٪ بعد ما كانت قد ارتفعت ١٢,٧٪ في ٢٠١٥ وهو تراجع ظهر اكثر في مشتريات الطائرات خصوصا في قطر والكويت في وقت سجلت المبيعات الفرنسية الى السعودية ارتفاعا لافتا.

اما الصادرات الفرنسية الى آسيا فقد عرفت بدورها انحسارا بنسبة ١,٢٪ بعد ارتفاع ٥,١٪ في ٢٠١٥ وذلك بسبب تراجع مبيعات الطيران الى الصين وكوريا الجنوبية. وتميزت الصادرات الفرنسية بتراجع ملحوظ مع الصين حيث شهدت انهيارا لمبيعات



افريقيا الشمالية قد تم تعويضه من خلال تحسن هذه الصادرات في اتجاه الدول الاوروبية سواء دول الاتحاد الأوروبي أو سويسرا وروسيا. وقد تمورت هذه الزيادات في مشتريات طائرات ايرباص من طرازات .٢٢٠، ٢٥٠، ٢٨٠، ٣٠٠ بينما تراجعت مبيعات .٢٠١٦ من ١٠٢ طائرة في ٢٠١٥ الى ٧٧ طائرة في ٢٠١٦. وصناعة السيارات عرفت بدورها نموا لافتا في التصدير فاستفادت من حيوية السوق الاوروبية وتحسن تنافسية المصانع الفرنسية فارتفعت المبيعات للعام الثالث على التوالي بمعدل ٦٪+٤٪ وهو تحسن ظهر ايضا في مجال قطع الغيار وتجهيزات السيارات كما في مجال صادرات السفن والبواخر.

اما قطاع السلع الفاخرة فقد أكد حيويته مجددا، وهو ما تجلى في شكل خاص في ارتفاع مبيعات المجوهرات الى بريطانيا وهو نوع كونغ، وصادرات العطور ومستحضرات التجميل الى الولايات المتحدة وبلجيكا. وتبدى التحسن ذاته في صادرات الملبوسات نحو ايطاليا واسبانيا وزيادة صادرات المصنوعات الجلدية والحقائب الى سنغافورة ومبيعات النبيذ والمشروبات الروحية الى الولايات المتحدة والصين.

حصيلة التبادل التجاري مع الدول العربية اثمرت رغم تراجعا، عن فائض لحساب فرنسا بحوالى ٤,٨ مليار يورو وهو رقم يقارب فائض ٤,٦ مليار الذي كان بقيمة ٨,٦ مليار يورو.

الواردات

في عام ٢٠١٦، استأنفت واردات الطاقة انكماشها فانخفضت ٢٠٪-٢٤٪ قبل عام وذلك بفعل تراجع اسعار المحروقات وركود النشاط الصناعي في فرنسا خصوصا في الربع الثاني . والامر ذاته بدا مع واردات السع التعدينية والمنتجات الكيمياوية التي استمرت في تراجعا الملحوظ منذ العام ٢٠١٢. وكذلك تراجعت مشتريات السلع الكيمياوية وخصوصا واردات الادوية والصيدلة التي تراجعت للعام الثاني على التوالي لتساهم في تحسن الفائض الفرنسي في هذا القطاع من ١,٥ مليار يورو في ٢٠١٤ الى ٣,٩ مليار يورو في ٢٠١٦.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الاسواق التجارية
الفرنسية وال_arabic
www.ccfranco-arabe.org**



الواردات

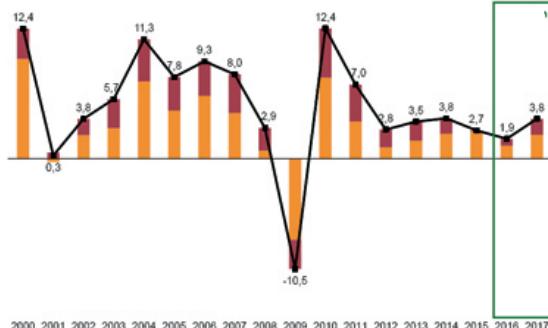
تراجع واردات فرنسا من افريقيا ١٢,٩% في عام ٢٠١٦ بعد تراجعها ١٢,٢% في ٢٠١٥، وخصوصاً مشتريات المحروقات من الجزائر ونيجيريا وليبيا وأنغولا. وكذلك استمر تراجع الواردات من الدول الاوروبية غير الاعضاء في الاتحاد فانخفضت ٤% بعد ٧,٤% في ٢٠١٥ وذلك بسبب انخفاض مشتريات فرنسا من الطاقة سواء من روسيا او من كازاخستان. وكذلك، انخفضت واردات فرنسا من دول الشرق الاوسط ٩,٨% في ٢٠١٦ بعدما كانت قد زادت ٢١% في عام ٢٠١٥، وشكل خاص من السعودية التي تعتبر اول مزود بالنفط لفرنسا. وحدها الواردات من ايران عرفت ارتفاعاً مع نهاية الحظر الدولي على النفط الايراني مطلع السنة.

وعرفت الواردات الفرنسية من الدول الاسيوية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,١% بعد ٩,٧% في ٢٠١٥، وتبيّن ان المشتريات من الصين قد تراجعت وخصوصاً مشتريات السلع المعلوماتية والملبوسات مقابل ارتفاع الواردات من اليابان وتحديداً السيارات والآليات. وشكل عام زادت الواردات من غالبية دول المنطقة باستثناء الهند بسبب تراجع مشتريات المشتقات النفطية المكررة.

اما واردات فرنسا من أميركا فقد تحسنت ٧,٧% بعد زيادة ٩,٥% في ٢٠١٥ بفعل شراء طائرات عملاقة ساهمت في تعويض هبوط مشتريات النفط المكرر والأدوية.

وتحسن الواردات من الاتحاد الأوروبي في ٢٠١٦ بنسبة ٠,٥% بعد ٦,٠% في ٢٠١٥ وذلك بفضل مع تحسن سوق السيارات وهو ما ظهر جلياً في ارتفاع المشتريات من الدول التي تملك مصانع سيارات مثل اسبانيا وايطاليا ودول اوروبية حديثة العضوية. وفي المقابل تراجعت المشتريات من ألمانيا حيث فاق حجم تراجع مشتريات الطائرات الارتفاع في مشتريات السيارات.

حركة نمو التجارة الدولية للسلع والخدمات



الشعيرو الفرنسي. وفي المقابل تميزت مبيعات الطيران الى الهند وهونغ كونغ وسنغافورة لتساهم في الحد من خفض حجم الصادرات الفرنسية الى تلك المنطقة. ومع القارة الاميركية، انخفضت الصادرات الفرنسية ١,٣% بعد ارتفاعها ١٦,٥% قبل عام، وكان التراجع الاعظم مع البرازيل وبعض الدول الصاعدة في المنطقة وذلك بسبب تعطل النمو فيها.

وبالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فقد نمت الصادرات الفرنسية بشكل طفيف بلغ ٢,٠% وساهم تسلیم البالاخرة السياحية العملاقة (هارموني اوفر ذا سیز) في تعويض التراجع في مبيعات الطائرات.

وشهدت الصادرات الفرنسية مع الدول الاوروبية غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي نمواً بلغ ٢,٠% بعد تراجعها ١,٤% في ٢٠١٥ وذلك بفضل تحسّن مبيعات الطائرات. وقد زادت الصادرات الفرنسية الى روسيا وسويسرا التي تميزت

الصادرات اليها على مستوى اللوحات الفنية. وعلى خط التبادل مع دول الاتحاد الاوروبي فقد عرفت المبيعات الفرنسية نوعاً من الثبات بتحسينها ٠,٢% بعد زيادة ٢,٣% في ٢٠١٥. وسجلت الصادرات الفرنسية ديناميكية مميزة مع اسبانيا والدول الحديثة العضوية في الاتحاد بحيث جرى تعويض تراجع الصادرات الى هولندا وبليجيكا. ومع ألمانيا شهدت الصادرات الفرنسية ارتفاعاً كبيراً ساهم في تعويض العجز الناجم عن تراجع مبيعات الكيمياء

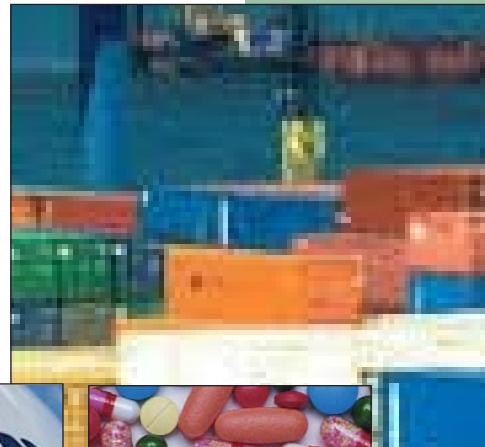
والمعادن، فيما لم تساهم زيادة مبيعات السيارات الى بلجيكا في تعويض خسائر تراجع صادرات المواد الطبيعية. وعرفت الصادرات الى بريطانيا تراجعاً حاداً خصوصاً للسيارات ما وضع حداً لوتيرة تزايد الفائض الفرنسي الملحوظ في الميزان التجاري بين البلدين منذ ٢٠١١.

**عدد الشركات الفرنسية
العاملة في التصدير تراجع من
١٢٥٠٠ شركة في ٢٠١٥ إلى
١٢٤١٠٠ في ٢٠١٦، فتراجع
عدد المنشآت الصغيرة
والمتوسطة العاملة في التصدير
بنسبة ٠,٧% - بالثلث بينما ارتفع
عدد شركات الحجم الوسط
٣٠,٣% + بالثلث**

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**

التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية في ٢٠١٦

٤٥ مليار يورو حجم المبادلات بفائض ٤,٨ مليار يورو لصالح فرنسا



إلى جانب عجز آخر مع ليبيا بقيمة ٣٣١,٢٣ مليون يورو.

ومع الدول الخليجية تراجعت المبادلات بدورها بنسبة ١٤,١٨٪. من ١٨,٥٤٨ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ١٥,٩١٩ مليار يورو في ٢٠١٦، لكنها احتفظت بفائض لصالح فرنسا بلغ ٤,٨٥٢ مليار يورو متتجاوزاً فائض ٢٠١٥ الذي كان عند

٤,٣٠٥ مليار يورو. وكان التراجع الأبرز في المبادلات مع هذه المنطقة مع الكويت (٤,٥٥,٨٤٪)، وسلطنة عمان (٠,٣٦,٠٣٪)، وقطر (٣٢,٣٣٪)، وكان التراجع طفيفاً مع السعودية (٠,٣٩,١٪)، والبحرين (٤,٤,٨٩٪) والإمارات (٠,٤,٥٢٪).

وعلى صعيد الواردات الفرنسية من دول الخليج فانها شهدت بدورها تراجعاً بنسبة ٢٢,٣٪. بلغت ٥,٥٣٣ مليار يورو مقابل ٧,١٢١ مليار يورو في ٢٠١٥. وقد انخفضت مع السعودية ٢٥,٩١٪. ومع الكويت ٣٦,١٦٪. ومع سلطنة عمان ٦٢,٩٧٪. ومع قطر ٧,٥٤٪. ومع البحرين ٦٠,٦٪. لكنها عرفت نوعاً من الاستقرار مع الإمارات العربية المتحدة حيث زادت بنسبة ٦٧,٦٪. وبدورها، تميزت الصادرات الفرنسية إلى المنطقة بالتراجع فانخفضت ١١,٩٪. من ١١,٤٢٧ مليار يورو إلى ١٠,٢٨٥ مليار يورو. وقد تراجعت الصادرات إلى الكويت ٤٥,٦٦٪. والمدارات ٤٥,٣٣٪. وسلطنة عمان ٨٣,٣٢٪. والإمارات ٩٣,٥٪. في وقت ارتفعت بنسبة ٦٩,٤٣٪ إلى ١٠٤,٢ مليون يورو مع موريتانيا، فيما سجل التبادل مع تونس عجزاً بقيمة ٩٢٨,٢٣٧ مليون يورو.

سجل التبادل التجاري بين فرنسا والعالم العربي عام ٢٠١٦ تراجعاً ملحوظاً بلغ ١٢,٥٪. فانخفض من ٤٥,٠١ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ٤٠,٠١ مليار يورو. وتوزعت المبادلات بين صادرات فرنسية بقيمة ٢٦,٧ مليار يورو وواردات بحجم ١٨,٢ مليار يورو. وفي المحصلة سجل الميزان التجاري الفرنسي فائضاً بلغ ٤,٨ مليار يورو مقابل ٤,٦ مليار يورو في ٢٠١٥.

المبادلات الفرنسية مع دول المغرب العربي تراجعت بنسبة ٨,٨٩٪. من ٢٧,٢٩١ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ٢٤,٨٦٥ مليار يورو في ٢٠١٦. وانعكس هذا تراجعاً للصادرات بنسبة ٥٤,٠٤٪ منخفضة من ١٤,٤٣٥ مليار يورو إلى ١٢,٩١٤ مليار يورو. وفي الاتجاه نفسه هبطت الواردات بنسبة ٠٣,٠٢٪ وتراجعت من ١٢,٨٥٦ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ١١,٩٥١ مليار يورو في ٢٠١٦. ورغم ذلك نجحت فرنسا في تسجيل فائض لحسابها بقيمة ٩٦٢,٣٩٤ مليون يورو. وانتهت المبادلات مع الجزائر بفائض ٢,٠٩٢ مليار يورو مقابل فائض في المبادلات مع المغرب بحجم ٢٤,٧٩٢ مليون يورو، وفائض ٤٣١,٦٩٪ إلى ١٠٤,٢ مليون يورو مع موريتانيا، فيما سجل التبادل مع تونس عجزاً بقيمة ٩٢٨,٢٣٧ مليون يورو.



**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**



ومع مصر ٣١٪، ومع العراق ٤٨٪، ومع فلسطين ٣٩٪، واليمن ٦٪، ولبنان ١١٪، في وقت ارتفعت مع السودان ٩٧٪، وجزر القمر ٥١٪، والأردن ١١٪، وجزر القمر ٩٪، وفي نهاية السنة كانت حصيلة المبادلات مع دول هذه المجموعة فائضاً لصالح فرنسا بلغ ٢,٦٣٠ مليار يورو مقابل ٢,٧٩٢ مليار يورو في ٢٠١٥.

وفي نهاية الجريدة السنوية الشاملة يتبيّن ان حصة دول المغرب العربي من مجموع المبادلات التجارية العربية مع فرنسا تبلغ ٥٥٪ تليها دول الخليج بحصة ٣٧٪ والمجموعة الثالثة بنسبة ٣٩٪. وبالنسبة للفائض الذي تحقق فرنسا مع الدول العربية يتبيّن ان دول الخليج تساهم فيه بنسبة ٤٦٪، ودول المجموعة الثالثة بنسبة ١٤٪، ودول المغرب العربي بنسبة ١١٪ فقط.

والعراق واليمن ولبنان وفلسطين والأردن فقد تراجعت المبادلات معها بمعدل ٢٪.٢٥٪، وانخفاض حجمها من ٤,٦٥٠ مليار يورو في ٢٠١٥ إلى ٢,٢٦٠ مليار يورو في ٢٠١٦. وبدورها تراجعت واردات فرنسا من هذه الدول ١٤٪.٤٤٪، فهبطت من ١,٤٢٨ مليار يورو إلى ٠,٩٢٨ مليون يورو. وفي الوقت ذاته تراجعت الصادرات الفرنسية إلى هذه المجموعة ١٨٪.٧٩٪، لتبلغ ٣,٤٢٨ مليار يورو بعد ان كانت ٤,٢٢١ مليار يورو في ٢٠١٥. وكان التراجع الأشد للصادرات الفرنسية مع العراق (٣٢٪.٨٠٪)، وسوريا (٣٤٪.٢٦٪)، واليمن (١٠٪.٣٣٪)، ولبنان (١٢٪.٨٣٪)، والسودان (٧٪.٣٩٪). ولوحظ ان واردات فرنسا من الأردن قد زادت في العام الماضي ٢٪.٤٤٪، وارتفعت من جيبوتي ٤٥٪.١٥٪، ودول أخرى ٤١٪.٥٦٪ من جزر القمر، و١٥٪ من مصر، وحافظت الواردات من المناطق الفلسطينية على ثباتها متراجعة ٩٪.٠٪ فقط. أما بالنسبة للصادرات الفرنسية فقد تراجعت مع سوريا ٩٪.٤١٪.

للعام الثاني على التوالي الغرفة تشارك في ورشة العمل الدولية

شاركت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الخميس ١٦ مارس في معرض ورشة العمل الدولية، الذي تنظمه مؤسسة (باركور فرنس) في فندق بولمان بيرسي في باريس بادارة السيدين انطوان كولسون وادوار شابانون. خلال هذا اليوم تقدّم لقاءات محددة مهنية وزمنية بين المطوريين الاقتصاديين في المناطق الفرنسية من مؤسسات عامة ووكالات وممثلي دوليين عن غرف التجارة والسفارات ووكالات التسويق... وكان يوم الغرفة في هذه التظاهرة السنوية، حافلاً بالموعيد مع ممثلي عن المناطق الفرنسية الذي جاءوا يطلبون استشارة الغرفة ونصائحها في مشاريع أو يعرضون تنفيذ مشاريع مشتركة بين فرنسا والدول العربية.



منظمة التعاون تتوقع لفرنسا نموا بمعدل ٤٪

الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧ نموا بمعدل ٣,٣٪ يرتفع إلى ٣,٦٪ في ٢٠١٨. وتبين تفاؤلها على ظهور نتائج ايجابية للسياسات المالية والإصلاحات المعتمدة في الدول الرئيسية، وخصوصا الصين وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، تضاف إليها توجهات حكومات دول منطقة اليورو الطموحة. وترى المنظمة ان الطلب الداخلي الأميركي سيتعزز بفعل تحسن مداخل العائلات والزيادة التدريجية لإنتاج النفط، وهو ما سيرفع النمو الأميركي هذا العام إلى ٢,٤٪ و ٢,٨٪ في العام المقبل. أما منطقة اليورو فتتوقع لها ان تستمر بنمو معتدل يكون عند ١,٦٪ في ٢٠١٧ و ٢٠١٨. أما الصين فيتوقع ان يستمر نموها في التباطؤ ليئهي العام عند ٦,٥٪ ويسجل ٦,٣٪ في ٢٠١٨. وتلفت المنظمة في توقعاتها إلى ان النمو العالمي ما زال متواضعا ولا توزع عائداته الا على نطاق ضيق لا يسمح للسكان الذين يعانون من الازمة من ملاحظة تبيانحقيقة تحسن أوضاعهم، ولذلك دعت الحكومات الى اتخاذ اجراءات لاستعادة ثقة المواطنين ومقاومة اغراءات الانزواء والحمائية او الانتقاد من التقدم الذي تحقق بفضل تعاون دولي أفضل.



رفعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توقعاتها لنمو الاقتصاد الفرنسي عام ٢٠١٧ بنسبة ١٪، مقارنة بتقرير شهر نوفمبر، وباتت تتوقع تحقيق ٤٪، وفي الوقت نفسه خفضت المنظمة توقعاتها لعام ٢٠١٧ من ٦٪ إلى معدل ٤٪. ومن جهتها، تراهن الحكومة الفرنسية على تحقيق ٥٪ هذا العام مؤكدة ان المعطيات التي ظهرت في الربع الاخير من ٢٠١٦ والربع الاول من ٢٠١٧ تصب في هذا الاتجاه. وتتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان يسجل

ارتفاع التوظيفات في القطاع الخاص

بعدما شهدت انخفاضا حادا في يناير، استؤنفت التوظيفات في القطاع الخاص وسجلت قفزة بمعدل ٣٪، واستنادا إلى ارقام صندوق مؤسسات الضمان الاجتماعي. وعلى مستوى الاشهر الثلاثة الاخيرة، بلغت زيادة التوظيفات ٣٪ و ٣,٣٪ بمعدل سنوي. وتميزت قفزة توظيفات فبراير في قطاع الصناعة حيث ارتفعت ٤٪، ولكن بدون تعويض ما تراجعته في يناير (١,١٪). علما أنها سجلت تحسينا سنويا بزيادة ٦,٢٪.

٣٩ مليار فرنسي

كشف الترتيب السنوي الاخير لمجلة (فوربس) ان عدد أصحاب المليارات في فرنسا قد بلغ ٣٩ شخصا في عام ٢٠١٦ يصل مجموع ثرواتهم إلى ٢٤٥ مليار دولار. وتقدم اللائحة رئيس مجموعة (ال في ام اتش) للسلع الفاخرة، برنار أرنو بثروة ٤١,٥ مليار دولار، متقدما على السيدة ليلىان بيستانكور وريثة مجموعة (لوريال) لمستحضرات التجميل، وتلاها سيرج داسو، فرانسوا بينو (مجموعة كيرنخ للسلع الفاخرة)، باترىك دراعي (اتصالات ووسائل اعلام)، ألان وجيرار فيرتهايمير (شانيل)، إيمانويل بيسبيه، كرافيه نيا (اتصالات واعلام)، وكاري بيرودو أرملا مؤسس مجموعة النفط (بيرينكو)، ويتميز أصحاب المليارات الفرنسيون بانهم بنوا ثرواتهم عن طريق الوراثة العائلية (٢٢٪ مقابل متوسط عالمي ١٥٪)، و ٧٪ منهم هم ورثة نجحوا في تطوير أعمال ورثوها عن أسلافهم (٢٠٪ عالميا). وإلى جانب ذلك ليس هناك اي ملياردير فرنسي بني ثروته في قطاع مجال التكنولوجيا علما ان لائحة اول عشرة اغنياء في العالم تضم رؤساء مايكروسوفت وأمازون وفيسبوك واوراكل.. ولوحظ ان اغنى خمسة فرنسيين في لائحة فوربس يملكون ١٢٥,٨ مليار دولار وان مجمل ثروات الفرنسيين العشر الأغنى قد زادت ٢١٪ مقارنة بترتيب العام الماضي.

ارتفاع الأجر الشعري

اظهرت ارقام وزارة العمل ان مؤشر الأجر الشهري الأساسي قد ارتفع ١٪ في الربع الرابع من ٢٠١٦، وهذا الأجر يعتبر أساس الراتب الخام قبل الاقطاعات الاجتماعية ولا يشمل العلاوات أو بدل ساعات العمل الإضافية. وتبين ان هذا الراتب قد ارتفع ٢٪ كمعدل سنوي في الشركات التي تزيد عن ١٠ موظفين ومن خارج الزراعة والوظائف الحكومية. وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٦، كان ٣٪ من موظفي تلك الشركات يعملون بوقت كامل، اي بدوام عمل ٢٥,٦ ساعة في الاسبوع، و ٦٪ من الموظفين يعملون بأجر يومي.

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

المجموعات الفرنسية استحوذت على ٩٣ شركة ألمانية في ٢٠١٦

عام ٢٠١٥، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف المتوسط المسجل في الخمس عشرة سنة الماضية. وفي المقابل حافظت وتيرة استحواذ المجموعات الألمانية على شركات فرنسية على نفس المستوى الملحوظ في السنوات الخمس الماضية تقريباً ولم يتجاوز الرقم ٢٥ شركة فرنسية انتقلت ملكيتها عام ٢٠١٦ إلى الألمان متراجعة ٢٠٪ عن عام ٢٠١٥. ويعزى سبب شراء الفرنسيين للشركات الألمانية إلى الديناميكية التي تميز الشركات الصغيرة والمتوسطة الألمانية وكفاءاتها في مجال الابتكار وسمعة الجودة لدى الصناعة الألمانية. وهذه الاستثمارات تساعد الشركات الفرنسية على الحصول على تكنولوجيا ومهارات غير متوفرة في فرنسا وتعتبر ضرورية للحفاظ على تنافسية الشركات الفرنسية.



حطمت عمليات استحواذ المجموعات الفرنسية على شركات ألمانية رقماً قياسياً في العام ٢٠١٦ وأظهرت دراسة لمؤسسة (بي دبليوسي) أن الفرنسيين اشتروا في العام الماضي ٩٣ شركة ألمانية بزيادة ٢٦٪ عن

تراجع إفلاس الشركات

انخفض عدد الشركات المتعثرة بنسبة ٨٪ عام ٢٠١٦ وأشار تقرير لمصرف فرنسا المركزي إلى بروز تحسن واضح في أوضاع العديد من الشركات خصوصاً العاملة في قطاعات البناء والصناعة. وأحصى التقرير تغير ٥٨٠٥٧ شركة في العام الماضي مقابل ٦٣٠٨١ شركة في عام ٢٠١٥.

هبوط الانتاج الصناعي في يناير

استأنف الانتاج الصناعي انكماسه في شهر يناير فتراجع ٣٪ بعد ١٪ في ديسمبر، وأشارت آخر دراسة لمعهد الإحصاء الوطني إلى أن الانتاج الصناعي قد تراجع بشدة في قطاع التكرير (١٪)، وصناعة الأغذية (١٪)، والتجهيزات (٦٪)، كما كان في قطاع السيارات ٧٪. علمًا أنه تحسن ١٪ في معدات النقل الآخر. وفي المقابل ارتفع الانتاج بقوة في الكهرباء والغاز بفعل موجة البرد في يناير (٤٪). وعلى مستوى الربع الأخير سجل الانتاج الصناعي ارتفاعاً بنسبة ٩٪ وزاد إنتاج الصناعة التحويلية ٦٪.

التضخم يرتفع إلى ٢ بالمئة في منطقة اليورو

بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو في شهر فبراير هدف ٢٪ الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي وذلك للمرة الأولى منذ أربع سنوات. واستناداً إلى مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات)، كان معدل التضخم في شهر يناير ١٪، ويعتبر ارتفاعه إلى ٢٪ مؤشرًا على صحة الاقتصاد. ويذكر أن منطقة اليورو لم تعرف هذا المعدل الاخير منذ يناير العام ٢٠١٣. أما على مستوى دول الاتحاد الأوروبي فقد ارتفع التضخم من ٧٪ في يناير إلى ٩٪ في شهر فبراير.

فرنسا: قروض بـ ٩ مليارات يورو

اعلنت وكالة الخزينة الفرنسية أن الحكومة أنجذبت في شهر مارس قروضاً من الأسواق بقيمة ٩٠١١ مليار يورو للمديين المتوسط والطويل، تشمل سندات مرتبطة بمعدل التضخم. وتحقق القرض على دفعتين الأولى بقيمة ٣٩٧٥ مليار يورو باستحقاق فبراير ٢٠٢٠ وكان بفائدة سلبية مقدارها ٢٩٪ مقابل ٣٤٪ لقرض ١٦ فبراير. وشمل القرض الثاني ١٠٤ مليار يورو باستحقاق مايو ٢٠٢٢ وبفائدة ١٨٪ مقابل ١٠٪ لقرض منتصف فبراير)، و ٩٢٠ مليون يورو بفائدة ٢٥٪. وفي مرحلة ثانية استدانت باريس ٨٢٣ مليون يورو بسندات خزينة مرتبطة بالتضخم في البلاد وباستحقاق يوليوليو ٢٠٢٣ وبفائدة ٨٨٪ مقابل ٨٤٪ في ١٧ نوفمبر). وكذلك أبرمت الخزينة الفرنسية قرضاً بقيمة ٦٩٢ مليون يورو بسندات طويلة الأجل مرتبطة بالتضخم الأوروبي وباستحقاق يوليوليو ٢٠٢٠ وبفائدة ١٢٪ مقابل ١٠٪ في عملية مماثلة جرت في ١٧ نوفمبر)، إضافة إلى ٤٨٧ مليون يورو سندات مرتبطة بالتضخم الأوروبي وباستحقاق يوليوليو ٢٠٠٤ وبفائدة ١٥٪.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية**
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

مؤشرات قياس رخاء المواطنين

والمسؤولة. وفي عام ١٩٨٠ تبنت كندا مؤشرًا ثالثًا هو مؤشر السعادة الوطنية الصافية وهو مؤشر يستند إلى معايير أكثر دقة منها: متوسط الاستهلاك السنوي لكل مواطن والمساواة الاجتماعية التي تشمل معدل الفقر والتفاوت بين الأجر وشاشة الوظائف، وأيضاً معيار الأمان الاقتصادي (معدل البطالة ، مستوى الحماية الاجتماعية...)، ومعايير أخرى تأخذ في الاعتبار البيئة والتنمية لجهة تأثيرات الاحتباس الحراري والمستوى التعليمي. وفي عام ٢٠١١ أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشر السعادة الوطنية الخام الذي يرتكز إلى إحصاءات عن البطالة وسن طول العمر والمستوى التعليمي واستطلاعات لقياس مستوى رضى المواطنين عن حياتهم اليومية. وكل مؤشر له معاييره وترتيبه، ففرنسا مثلا، تأتي في المرتبة الخامسة عالميا في الترتيب العالمي الخاص بالناتج الإجمالي لكنها تتراجع إلى المرتبة الثامنة عشرة في مؤشر السعادة الوطنية. ومن هنا السؤال هل يمكن اعتبار الرخاء معيارا ثروة أي بلد؟



كان الناتج الداخلي الخام يعتبر لسنوات المؤشر الاقتصادي المعتمد عالميا لقياس درجة مستوى النمو في الدول، وعلى ضوئه يجري الحكم على مدى سعادة المواطنين. وثمة من بات يعطي الأولوية اليوم لمؤشر السعادة الوطنية الخام الذي أطلقه ملك بوتان في العام ١٩٧٢. ويرتكز مؤشر السعادة إلى عدة معايير منها النمو والتنمية الاقتصادية والحفاظ على الثقافة وحماية البيئة والتنمية المستدامة والحكومة الرشيدة

اقبال على الأذخار

لشهر الثالث على التوالي، ارتفعت مدخرات الفرنسيين في دفتر التوفير لدى بنوكهم بـ ٤,٢٧ مليار يورو . واستنادا إلى صندوق الودائع تجاوزت الأيداعات السحوبات في شهر فبراير بـ ١,٣٩ مليار يورو . والمعلوم أن دفتر التوفير هذا يستخدم لتمويل المساكن الاجتماعية في فرنسا وقد استعاد في الأشهر الأخيرة وهج الأقبال عليه على الرغم من خفض الفائدة على المدخرات فيه إلى مستوى قياسي هو ٠,٧٥٪ . أما دفتر التوفير المعروف باسم التنمية المستدامة والتضامنية فقد زادت مدخراته ١٤٠ مليون يورو في فبراير لتصل إلى ٥٢٠ مليون يورو في الشهرين الأوليين من السنة . ووصل المبلغ الإجمالي للمدخرات في هذين الدفترين في فبراير إلى ٣٦٥,٧ مليار يورو .

العالم العربي ...

تجد نفسها مضطورة لتقلييد سعر الفائدة الأميركي لحماية اقتصاداتها والحوال دون هروب الرساميل. ويتوقع الخبراء ان تستمر عمليات رفع الفائدة الرسمية في دول الخليج خلال الثمانية عشر شهرا المقبلة لتنتمي مع قرارات المركزي الأميركي، وفي الوقت نفسه لا يتوقع هؤلاء الخبراء ان ينعكس الامر بارتفاع الفائدة التي يدفعها الشركات والمستهلكون في الخليج بشكل ملحوظ في المدى القصير. وقد لفتت وكالة موديز الى ان الاشهر الاخيرة قد شهدت تحسينا في اسعار النفط واقبالا على سندات دول المنطقة بما يخفف من الضغوط على الخزينة وسمح لهذه الحكومات بزيادة انفاقها بحرية أكبر.

الكويت : سندات بـ ٨ مليارات دولار

أصدرت الحكومة الكويتية سندات بقيمة ٨ مليارات دولار في عملية استقطبت أقبالا كبيرا من المستثمرين بلغ حجمها ٢٧ مليار دولار وهو ما دفع الحكومة الى مضاعفة ما كانت تعرضه من ٤,٥ مليارات الى ٨ مليارات دولار. وقد استفادت الكويت من هذا الإقبال فتجهت بخفض سعر الفائدة: ٢,٨٪ على سندات الخمس سنوات بقيمة ٥,٣ مليار دولار، و ٢,٣٪ على سندات العشر سنوات بقيمة ٤,٥ مليار

فندق كرييون يعيد فتح أبوابه

فندق (كرييون) الفرنسي الفخم المطل على ساحة الكونكورد الشهيرة في باريس والمصنف من فئة فنادق بالاس والمملوك من احد الامراء السعوديين، سيعيد فتح أبوابه مجددا امام الزبائن هذا الصيف بعد اغفال استمر اربع سنوات جرت خلالها اعمال ترميم وتحسين لهذا الموقع التراثي الفرنسي الذي يعود بناؤه الى القرن الثامن عشر وكان مقرا خاصا لعائلة الكونت كرييون قبل ان يتحول القصر الى فندق في العام ١٩٠٩. ومع انجاز اعمال الترميم تتخفي غرف الفندق من ١٤٧ الى ١٢٤ غرفة تتوزع بين ٨١ غرفة و ٤٣ جناحا يضاف اليها مطعم فاخر ومقهى وبار وحدائق شتوية صالات احتفالات.

٤ دول خل菊ية ترفع فوائدها

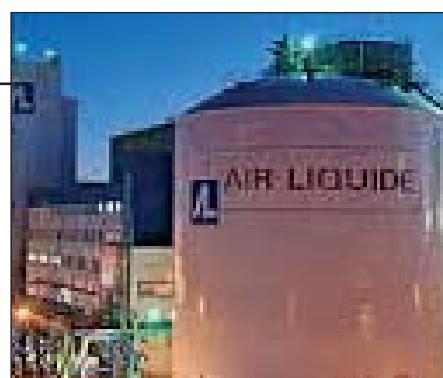
سارت المصارف المركزية في السعودية والإمارات والبحرين والكويت على خطى البنك المركزي الأميركي فقادت بدورها برفع الفائدة ربع نقطة بعد ساعات من صدور قرار اميركي مماثل، ويتوقع ان ينسحب الامر نفسه على قطر وسلطنة عمان نظرا لارتباط عملات هذه الدول بالدولار الأميركي وبالتالي

اسعار النفط إلى أين؟

التاريخي الذي تم التوصل اليه في اواخر العام الماضي وتم توقيعه مع اطراف أخرى بهدف دعم الاسعار. ويرى بعض الخبراء ان سعر نفط (البرينت) سيستقر عند متوسط ٥٧ دولارا للبرميل فيما سيكون متوسط سعر نفط (ويسن تكساس) بحدود ٥٥ دولارا خلال هذا العام. ومن جهتها تتوقع الاوساط المصرفية ان يكون متوسط سعر (البرينت) في الربع الثاني عند ٥٦ دولارا للبرميل وان يظل دون السنتين دولارا حتى نهاية السنة. وبالنسبة للعام المقبل يتوقع الخبراء سعرا متوسطا للبرميل (البرينت) عند ٦٥ دولارا. والاكتيد ان كل هذه التوقعات تظل رهن ما سيخرج به اجتماع اوبك المقبل.



يبعد ان اسعار النفط قد استقرت عند نوع من التوازن وذلك على الاقل لغاية الاجتماع المقبل لمنظمة اوپيك المتوقع في نهاية شهر مايو. وفي هذا الاجتماع سيناقش زعماء المنظمة في مستقبل الاتفاق



ايريكيدي تعلق نشاطاتها شرق اوكرانيا

اعلنت المجموعة الفرنسية المتخصصة بالغاز الصناعي والطبي (ايريكيدي)، انها لم تعد قادرة على الاستمرار في نشاطاتها في منطقة دونباس شرقي اوكرانيا بسبب قيام الانفصاليين المؤيدین لروسيا بمصادرة بعض الشركات. وتملك الشركة الفرنسية مصنعاً في مدينة بناكييفو على بعد ٤٠ كيلومتراً شمال شرق دونيتسك وهو يقوم بانتاج الاوكسيجين لحساب مصنع صلب محلي. ويلجأ الانفصاليون الموالون لروسيا إلى مصادر الشركات احتجاجاً على الحصار المفروض على مرور البضائع، وخصوصاً الفحم، بين دونباس وسائر اوكرانيا. وهو حصار فرضه في نهاية بنایر القوميون ومسؤولون محليون واستثمرته كيف لا انه يحرمنا ايضاً من نوع معين من الفحم تحتاج إليه صناعاتها ولا يوجد إلا في هذه المنطقة الواقعة تحت سيطرة المتمردين.

توتال: عقد جديد للتنقيب في مياه قبرص

حازت مجموعات: توتال الفرنسية، اكسون موبيل الاميركية، ايني الايطالية، وقطر بتروليوم، على عقود تنقيب عن النفط في المياه القبرصية. وحصلت توتال وابني معاً على حقوق التنقيب في احدى المناطق الثلاث فيما حازت ايني على منطقة خاصة بها، وتشترك اكسون وقطر بتروليوم في المنطقة الثالثة. وفي عام ٢٠١١ كانت مجموعة (نوبيل اينرجي) الاميركية اول شركة نفطية تكتشف الغاز في المياه القبرصية لكن الانتاج لم يبدأ بعد، وتراهن قبرص على ان تصبح لاعباً اساسياً في مجال الطاقة في شرق المتوسط وتحطط لبناء ميناء لتصدير الغاز إلى اوروبا وأسيا في حدود ٢٠٢٢ ولكن، قبل ذلك سيكون على قبرص اكتشاف كميات اكبر من الغاز، ويبدو حسب وزير الطاقة القبرصي السيد جورج لاكتوريبيس ان المجموعات النفطية تبدي تقاؤلاً بتواجد كميات كبيرة من المحروقات في المتوسط الشرقي وتحديداً المنطقة الاقتصادية الخاصة بقبرص.



ارتفاع اوروبي لتعهدات غازبروم

تأخذ على غازبروم انها وضعت عراقيل اصطناعية للحؤول دون ضخ الغاز من بعض دول اوروبا الوسطى والشرقية نحو دول اخرى، وقامت باحكام هيمنتها على اسوق الغاز بهدف التحكم بالاسعار الجائرة. وكانت المفوضية الاوروبية لشؤون المنافسة السيدة مارغريت فيستاجر قد دعت الاطراف المعنية وهي: بلغاريا، تشيکيا، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولونيا وسلوفاكيا إلى تقديم ملاحظاتها على التعهدات الروسية التي تتصرف ملزمة قانونيا في حال المواقف عليها وتقود حكما إلى اسقاط الدعاوى القائلة. أما في حال عدم احترام (غازبروم) لتعهداتها فان المفوضية الاوروبية ستقوم بتقييمها بفرامة تساوي ١٠٪ من عملياتها السنوية في العالم والبالغة ٨٢,٩ مليار يورو في عام ٢٠١٥.



أبدت المفوضية الاوروبية في بروكسل ارتياحها تجاه التعهدات التي تقدمت بها مجموعة غازبروم النفطية الروسية ازاء الاعتراضات الاوروبية على عدم احترام المجموعة الروسية لمبدأ التنافسية. وكانت بروكسل

السعودية تفضل ٦٠ دولارا للبرميل

وكالة الطاقة الدولية ترفع توقعاتها

في خضم استمرار التساؤلات وتراجيع اسعار النفط وبعد ايام من قرار الاوبيك الاحتفاظ بسقف الانتاج عند ٣٠ مليون برميل، لجأت وكالة الطاقة الدولية الى رفع توقعاتها للطلب العالمي في ٢٠١٥ من ٩٤ مليون برميل يوميا متوقعة في الوقت ذاته ارتفاع معدل انتاج الدول النفطية من خارج اوبيك. وقالت ان الاستهلاك العالمي سيزيد ١,٤ مليون برميل يوميا في ٢٠١٧ مقابل ١,١ مليون برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي. وعززت الوكالة الدولية ذلك الى توقعات الارتفاع الاقتصادي العالمي وتراجع سعر النفط وببرودة فصل الشتاء هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وفي التوقعات الجديدة سيرتفع انتاج الدول النفطية من خارج الاوبيك الى مليون برميل (بدلا من ٨٣٠٠٠) وسيصل الى ٥٨ مليون برميل.

خسائر ايني : ١,٤٦٠ مليار يورو

انعكس تدهور اسعار النفط على المجموعة الإيطالية (ايني) فأدى إلى تسجيلها خسائر بقيمة ١,٤٦٠ مليار يورو في عام ٢٠١٦، وجاء هذا الرقم أفضل من التوقعات خصوصاً وأن الشركة الإيطالية كانت قد سجلت عام ٢٠١٥ خسائر بقيمة ٨,٧٧٠ مليار يورو. وفي نهاية ٢٠١٦ أعلنت ايني عن بيع ٣٠٪ من حقل شروق الضخم في مصر إلى مجموعة روسيفت الروسية مقابل ١,١٢٥ مليار دولار. وكانت قد باعت في نوفمبر ١٠٪ من الحقل المصري الذي يضم حقل الغاز الشهير ظهر، إلى مجموعة (بي بي) البريطانية. وتتنوّى المجموعة الإيطالية أيضاً ببيع حصص تملكها في حقل غاز في موزامبيق وبعض الحقول في الكونغو. وفي العام الماضي بلغ انتاج ايني من المحروقات ١,٧٦٠ مليون برميل يومياً أي نفس مستوى ٢٠١٥ وذلك رغم التوقف المؤقت للإنتاج في موقع فال داغري الإيطالي بسبب الحجز المفروض على بعض أقسامه في إطار تحقيق عن عدم احترامه لقواعد حماية البيئة في إدارة التفایيات.

احتياط العراق النفطي يرتفع

سجل حجم الاحتياطي النفطي العراقي المثبت ارتفاعاً بقيمة ١٠ مليارات برميل وارتفع الإجمالي إلى ١٥٣ مليار برميل استناداً إلى وزير النفط جبار اللعيبي. ويمثل العراق خامس احتياطي نفطي في العالم بعد فنزويلا وال سعودية وكندا وأيرلندا و قال وزير النفط العراقي في مناسبة هذا الإعلان، إن أعمال التنقيب الجارية في سبعة حقول في وسط وجنوب البلاد قد سمحت بزيادة الاحتياطي المثبت الذي كان يقدر قبلها عند ١٤٢ مليار برميل. وسيطلب العراق العضو في الاوبيك، من المنظمة توثيق الرقم الجديد.

تأمل المملكة العربية السعودية ان يصل سعر برميل النفط إلى ٦٠ دولاراً خلال هذا العام، وهي، على غرار الدول الخليجية الأخرى في مجلس التعاون تعتبر ان هذا المستوى يكفي لتشجيع الاستثمارات بدون ان يؤدي إلى قفزة في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وكانت المملكة أحد ابرز مهندسي الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة الاوبيك مع دول أخرى مصدرة للنفط، بينها روسيا، من أجل خفض الانتاج دعماً للأسعار في السوق العالمية. وتأمل دول الاوبيك ان تتنعش الأسعار بقوة من أجل تحفيض الضغوط عن الخزينة وتقاضي الشح في المستقبل، وهي لا ترى في المقابل تسهيل استئناف الانتاج الصخري الاميريكي الذي تأثر كثيراً بانخفاض الأسعار. وتؤكد ٦٠ دولاراً في نهاية السنة هو أمر جيد للاستثمارات.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**

قناة السويس الجديدة: حلم مصرى كبير يتحقق

بين الطرفين. ولفت السيد رينا الى ما تتمتع به الشركات الفرنسية من مهارات وخبرات تحولها لعب دور هام في عمليات التنمية في المنطقة.

قامت فكرة توسيع قناة السويس على استراتيجية تطوير واعادة الاقتصاد الوطنى المصرى من خلال الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستثنائى لقناة السويس وتحويل مصر الى مركز اقتصادى لوجستي وصناعي وتجارى دولى تنخرط بقوه فى التجارة العالمية عبر اقامة منشآت صناعية ولوجستية ومرکز اعادة تصدير سلع وخدمات.

وبتألّف مشروع توسيع قناة السويس من شقين أساسيين الاول يقوم على حفر قناة موازية لقناة القائمة على طول ما بين ٦٠ و ١٠٠ كيلومتر وزيادة أعمق بحيرة عامر، على طول ٣٧ كيلومتراً. وفي البداية، توقع الخبراء انجاز الاشتغال خلال ٣٦ شهراً، لكن جرى تقصير هذه المهلة الى ١٢ شهراً بفضل انخراط جهاز الهندسة في الجيش المصري في المشروع. وقد استوجب انجاز هذا العمل الضخم جرف ٢٥٠ مليون متر مربع من التراب على مسافة تترواح بين ٦٠ و ٩٥ كيلومتراً وبعرض ٣٤٠ متراً وعمق ٢٤ متراً من اجل تسهيل دخول القناة امام السفن الكبرى وعبورها في الاتجاهين. فتوسيعة القناة تتقدّم الى خفض مهل انتظار السفن من ٩,٥ ساعة الى ٣ ساعات في اتجاه الشمال ومن ١٨ الى ١١ ساعة في اتجاه الجنوب وهي مرشحة لزيادة عدد السفن العابرة من ٤٧ سفينة الى ٩٧ سفينة بحلول ٢٠٢٢.

اما مشروع تطوير منطقة القناة فهو يلاحظ تحسين التجهيزات القائمة واقامة منطقة جديدة تضمّ بنى تحتية حديثة بهدف تحويل هذا الممر الطويل الى ملتقى دولي يربط بين اربع قارات هي اوروبا وافريقيا وأسيا وأميركا في المجالات الصناعية والتجارية. ويلاحظ المشروع أيضاً بناء وتطوير موانئ مدينة بور سعيد والادبية والسكنية وانشاء أرصدة للبضائع ومخازن ومصانع ومحترفات بحرية وأرصدة للبواخر السياحية ومناطق صناعية ومجتمع تكنولوجيا، الى جانب تطوير سلسلة من الصناعات تمتد من مصانع تجميع السيارات الى الصناعات الالكترونية وصناعة التكثير والبتروكيماويات والصناعة المعدنية الخفيفة ومرکز توزيع واعادة توزيع لوجستية وصناعات بناء السفن وصيانتها وبناء الحاويات وصناعة الاخشاب والموبيليا والنسيج والزجاج.

ومن اجل تحقيق هذا الحلم الكبير حرصت الحكومة على حشد سائر القوى الحية في البلاد من القوات المسلحة الى سائر فئات الشعب والأصدقاء والأشقاء



دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الخميس في الثالث والعشرين من مارس إلى حفل عشاء على شرف السفير المصري في باريس السيد ايها بدوى والصادفة جمال فيصل رئيس المكتب التجارى في سفارة مصر في باريس والمستشارين مصطفى الشيعون واحمد مبارك.

وتتمثلت الغرفة بالرئيس فانسان رينا ونائبه الفرنسيين السيدين جان لوك شابوتون وتييري جيرار والمدير التنفيذي السيدة نيروز فهد ومدير العلاقات الخارجية السيد اريك هيلار. وكان السيد رينا في مقدمة مستقبلي الوقود المصري والمدعوهين الآخرين من ممثلي كبريات الشركات الفرنسية ومنهم السيد ميشال ناليه من مجموعة (لاكتاليس)، والسيد جورج ميديتشيان من مجموعة (ايقولين)، والسيد جوزيه ديل كاستيو من مجموعة (سويز)، والسيد بنوا جوستيه من مجموعة (سيماريس)، والسيد باتريك رامون من مجموعة (رازيل بيك)، والسيد بول دو روزن من مجموعة (ترانسفري فرنسا).

وكان حفل العشاء مناسبة استعرض خلالها السفير المصري مشروع قناة السويس الجديدة ودورها في انشاش الاقتصاد المصري ودعا المجموعات الفرنسية الى الاستثمار في هذه المنطقة الاقتصادية المرشحة للعب دور طليعي ليس فقط في تنمية الاقتصاد المصري بل ايضاً على الصعيدين الاقليمي والدولي وذلك من خلال انشاء مجموعة واسعة من البنى التحتية الصناعية والتجارية ولوجستية كما من خلال اقامة مركز اقتصادي ضخم وبوابة كبرى لاعادة تصدير عدد واسع من السلع والخدمات.

وألقى الرئيس رينا خلال الحفل كلمة ركز فيها على دور الغرفة التجارية العربية الفرنسية في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فرنسا وألمانيا التي تعدّها المنطقة العربية، الى جانب الجهود التي تبذلها لتنمية نشاطاتها المتعددة في سبيل تفعيل التبادلات

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية**
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org

السويس بالتأكيد فرصة هامة للنمو، وفي المدى البعيد يكتسب المشروع ابعاداً أخرى، ففي الوقت الذي تضم مصر إلى المشروع التجاري والبحري الصيني، طريق الحرير، وفي وقت شهدت قمة شرم الشيخ توقيع أكبر اتفاقية إفريقية للتبادل الحر يمكن لقناة السويس الجديدة أن تتحول في المستقبل إلى بوابة آسيا إلى إفريقيا، على غرار ما هي اليوم بوابة أوروبا لدخول القارة السمراء. ويتوقع أن ترتفع عائدات قناة السويس من ٥,٥ مليار دولار إلى ١٢ مليار دولار في ٢٠٢٢. وتتجذر الاشارة إلى أن عائدات قناة السويس تعتبر أحد أربعة أركان اقتصادية للعائدات الحكومية إلى جانب السياحة وتحويلات العمال المصريين في الخارج ومبيعات المحروقات.

الذين ساهموا جميعاً في تطوير وتمويل المشروع. وبعد ثلاثة أيام من تدشينه أعلنه الرئيس المصري السيد عبد الفتاح السيسي منطقة اقتصادية خاصة ذات قوانين خاصة بها وذلك بهدف تحويل هذه المنطقة الممتدة على مساحة ٤٦٠ كيلومتراً مربعاً والمتوعد أن تساهم بما بين ٣٥٪ من الناتج الإجمالي إلى مركز صناعي إقليمي وببوابة تجارية ومنصة للخدمات اللوجستية والصناعية ذات النوعية المميزة بما يساهم في نقل الاقتصاد المصري إلى قلب العولمة وينجح مصر الوسائل الالزمة للجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة عائدات الدولة من العملات الصعبة ودعم الصادرات ويساهم وبالتالي في حل جزء من مشكلة البطالة ودعم إستراتيجية الإصلاحات الاقتصادية وتحويل هذه المنطقة إلى مختبر تجريبي لتطبيق السياسات الجديدة. وفي المدى القصير يمثل محور قناة

٢٠١٦ التبادل التجاري بين فرنسا ومصر في

أما واردات فرنسا من مصر فقد شهدت في العام الماضي تحسناً ملحوظاً بفعل زيادة مشتريات السلع الصناعية بنسبة ١٧٪ وبشكل خاص ارتفاع مشتريات الأسمدة بنسبة ٧٥٪ والaitanoul بنسبة ٦٠٪، كما ارتفعت مشتريات فرنسا من معدات النقل ١٦٩٪ وخصوصاً تجهيزات السيارات (٩٢٪)، والسيارات (٩١٪). وفي المقابل كان التراجع الأكبر في واردات النفط الخام (٤٥٪)، ومشتقات التكرير (١٥٪).

وتتجذر الاشارة إلى أن تراجع الصادرات الفرنسية إلى مصر في العام ٢٠١٦ جاء يندرج في إطار تراجع عام شهدته الواردات المصرية. واستناداً إلى أرقام البنك المركزي المصري فقد تراجعت مشتريات مصر من الخارج بنسبة ٨,١٪ في ٢٠١٥ - ٢٠١٦ مقارنة بالفترة السابقة. ويمكن القول أن تراجع الواردات الفرنسية في هذه الفترة (١١,٥٪) كان معتدلاً نسبياً مقارنة بالشركاء التجاريين الآخرين لمصر حيث تبين أن مشتريات مصر من السعودية قد تراجعت ٤٠٪ - ٣٤٪، ومن الولايات المتحدة (٣٣,٧٪)، ومن الهند واسبانيا (٢١,٥٪)، وحدها، ألمانيا وبريطانيا وروسيا نجحت في زيادة حجم صادراتها إلى مصر في ٢٠١٦ - ٢٠١٥ ويقدم الخبراء عدداً من العوامل لتفسير ظروف تراجع المبادرات مع مصر في العام الماضي، وعلّ أبرزها هو سوء محاصيل القمح في فرنسا التي ساهمت إلى جانب تعقيد المعابر المصرية في تأثر أحد أهم روافد الصادرات الفرنسية إلى مصر. وأضافة إلى ذلك جاءت أزمة العملات التي قادت إلى انحسار عام للطلب مصحوبة بفرض ضوابط جديدة على الواردات. وهناك أيضاً عامل تراجع تناقصية السلع الفرنسية التي تدهورت على أثر خفض قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٧٪ في مارس ٢٠١٦ ومن ثم في نوفمبر أثر تحرير نظام الصرف ليصل تراجعه إلى ١٢٧٪ في نهاية ٢٠١٦.

أظهرت آخر إحصاءات الجمارك الفرنسية ان المبادرات التجارية بين مصر وفرنسا قد عرفت في العام ٢٠١٦ انخفاضاً بنسبة ٢٧,٥٪ - ٢٧٪ فكانت بحجم ٢,٠٣ مليار يورو فقط. وقد سجلت الصادرات الفرنسية الى مصر في العام الماضي أكبر تراجع لها منذ أكثر من عشر سنوات (٢٧,٣٪)، لتبلغ ١,٥٣ مليار يورو في الوقت الذي ارتفعت الواردات للمرة الأولى منذ خمس سنوات إلى ٤٩٢ مليون يورو بزيادة ٤٪. وفي المحصلة سجلت فرنسا فائضاً تجارياً بقيمة ١,٠٤ مليار يورو فكان رغم تراجعه ٣٦,٤٪ الفائض التجاري الفرنسي الأول في الشرق الأوسط والثاني عشر في التجارة الخارجية الفرنسية.

على صعيد الصادرات الفرنسية إلى مصر تبين الأرقام تراجع مبيعات منتجات الزراعة والغابات والصيد البحري من ٣٨٤ إلى ١٥٤ مليون يورو. ويعزى السبب الرئيس لهذا التراجع إلى هبوط مبيعات القمح الفرنسي حجماً وقيمة (١٩٪)، وهبوط مبيعات الفول (٨٢,٥٪)، والدجاج (٧٣٪)، والفاواكه (٣٧٪)، عندما ان تحسن مبيعات الذرة قد ساهمت في تعويض جزء من هذا الانحسار. وفي موازاة ذلك تراجعت بدورها مبيعات المعدات الكهربائية والالكترونية والمعلوماتية بنسبة ٣٠٪ بفعل توقف تصدير توربينات الغاز وتقلص مبيعات أجهزة الاتصالات (٣٧٪)، فيما انخفضت صادرات صناعة الأغذية بنسبة ٤٠٪. ولعل أكثر ما ساهم في هذا التراجع الانخفاض الكبير الذي طرأ على صادرات مشتقات الحليب (١٩٪)، والسكر (٥٥٥٪)، إلى جانب هبوط مبيعات معدات النقل بنسبة ٥٤٪ بحسب انخفاض مبيعات السيارات (٧٨٪) على الرغم من ارتفاع مبيعات قطع الغيار بنسبة ٥٠٪. وكذلك تراجعت مبيعات السلع الصناعية الأخرى بنسبة ٥٪ على الرغم من زيادة مبيعات الأدوية (٢٪). وسجل أيضاً هبوط مبيعات المشتقات النفطية المكررة بنسبة ٥٣٪.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**

افطار عمل في الغرفة التجارية العربية الفرنسية

الصناعة الغذائية في العالم العربي



الزراعة ركن أساسي من أركان الاقتصاد الفرنسي، وهي ابرز دعائم التجارة الخارجية الفرنسية. ففي عام ٢٠١٦ بلغ حجم صادرات الأغذية الفرنسية ٥٨,٧ مليار يورو بفارق إيجابي قدره ٦,١ مليار يورو. ومع الحبوب والقمح والفاكهه والخضار والنبض والمشروبات الروحية والدجاج وال Bacon والخنازير والخيول والحليب والبيض، يصل انتاج المزرعة الفرنسية الى ٦٩,٢ مليار يورو، وهو رقم يتجاوز مبيعات طائرات ايرباص، ويزيد ١,٥ ضعفاً عن مبيعات مجموعة السيارات بيجو-سيتروين.

وعلى الرغم من ذلك، تعيش الزراعة الفرنسية تراجعاً ملحوظاً لموقعها سنة بعد سنة، وفيما كانت تمثل في الخمسينيات ٤٨٪ من الاقتصاد الفرنسي، فلم تعد تمثل اليوم ١٪ أقل من ٣٪. ولحسن الحظ جرى تعويض هذا التراجع في انتاج السلع الزراعية الأساسية من خلال تحسين القطاع التحويلي، وتطوير قطاع صناعة الأغذية الذي شهد زخماً كبيراً، وبات يحقق رقم عمليات بقيمة ١٩٠ مليار يورو.

وتواجه الزراعة الفرنسية اليوم تحديات كبيرة من أجل الحفاظ على موقعها الطليعي في الاقتصاد الوطني، في مقدمها، مسألة التكيف مع تداعيات الاحتباس الحراري وتبدل المناخ، والتأقلم مع التغيرات السريعة في استهلاك الأغذية، والعمل على خلق زراعة بيئية، أو اتقان قاعدة البيانات في عالم الزراعة، ودفع الشركات إلى الوعي الاهتمام بتحديات هذا القطاع.

ويتطلع القطاع الزراعي الفرنسي في هذا الصدد إلى الاستفادة من الفرص الكبيرة المتوفرة في الأسواق العالمية وفي شكل خاص في أسواق العالم العربي حيث تملك فرنسا فرصة هامة من خلال حسن اعتماد الابتكار والصناعات التحويلية والتعديل وحسن التصميم والتجهيزات المتقدمة وشبكات التبريد وعبر تطوير علامات محلية تسهل لها عملية اختراق هذه الأسواق الواعدة.

وفي إطار افتراضات العمل التي تنظمها دورياً، دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الثلاثاء في الثامن والعشرين من مارس ٢٠١٧ إلى افطار بعنوان : صناعة الأغذية في الدول العربية مع التركيز خاص على قراءة أسواق الغذاء في كل من السعودية والإمارات.

وفي هذه المناسبة اختارت الغرفة السيدة باسكال تيافري رئيسة دائرة الزراعة وصناعة الأغذية في مؤسسة (بيزنس فرانس) لتقدم هذا القطاع الواعد، وتستعرض أمام ممثلي الشركات الفرنسية الفرصة المتاحة في هذه الأسواق العربية التي تشهد نمواً سريعاً واقبالاً متزايداً على السلع الغذائية.

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org



الاغذية، وعرضان مفصلان لقطاعي الاغذية في كل من السعودية والامارات.

في عرضها لنشاطات (بزنس فرنس) أشارت الى ان مهمة المؤسسة هي مساعدة الشركات الفرنسية على تطوير نشاطاتها الخارجية واستكشاف الاسواق واستقبال المستثمرين الاجانب والترويج لجاذبية فرنسا وصورتها الاقتصادية. ولادة هذه المهمة انشأت المؤسسة شبكة واسعة تضم ١٥٠٠ متعاونين ينتشرون في ٧٣ بلدا حول العالم. وتضع (بزنس فرنس) مهاراتها في خدمة اكثر من ٩٧٥٥ شركة صغيرة ومتوسطة ومن الحجم الوسط في فرنسا، منها ٢٣٪ تعمل في قطاع الزراعة (أغروتيك)، و ٢٢٪ في قطاع فن الحياة والصحة، و ٢١٪ في الصناعات و ٢٤٪ في التكنولوجيا والخدمات. اما المهن الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسة فهي تتبع وتمتد من الاعلام القطاعي مثل متابعة تحولات الاسواق وتوفير الدراسات الخاصة، تنظيم المعارض والصالونات في المناطق الاقتصادية الاكثر اهمية من خلال (بافيون فرنسا) والمشاركة فيها، و توفير الخدمات للشركات حول المعارض والتظاهرات الاقتصادية، وعقد لقاءات بين المستثمرين والتجار والاقتصاديين تقوم بتنظيمها البعضات الجوالة والبعثات الاستكشافية وتنظيم عمليات تسويق دولية في فرنسا والخارج.

وتطرق المحاضرة الى سوق صناعة الاغذية في الشرق الاوسط ولفتت الى انها سوق تتميز بكونها تضم دولا ذات قوة شرائية مرتفعة، حيث يتراوح الدخل الفردي بين ٤٠٠٠ دولار في الكويت، و ٩٢٠٠ دولار في قطر، وهي تضم دولا صاعدة ذات احتياجات كبيرة على صعيد البنية التحتية، ووصفت المنطقة بأنها حوض من ٢٢٧ مليون نسمة ذو نمو ديمografique قوي حيث تحتل فئة الشباب موقعًا مميزًا وتمثل شريحة واسعة من المواطنين.

وبالنسبة لدول الخليج، فقد أشارت السيدة تيافري الى ان هذه المنطقة تستورد ٦٠٪ من حاجاتها الغذائية بقيمة ٨٢,٨ مليار دولار، وقالت ان فرنسا تحتل المرتبة الخامسة عالميا بين المصادر إلى هذه المنطقة التي

افتتح الجلسة السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية بالاشارة الى الاهمية التي يحتلها قطاع الزراعة وصناعة الاغذية في الاقتصاد الفرنسي، وذكر في هذا الصدد ان هذا القطاع حقق في العام ٢٠١٥ أكثر من ٦٠ مليار يورو، وحل قبل قطاع الطيران والفضاء الذي حقق ٥٨ مليار يورو، وقطاع السلع الفاخرة (٤٢ مليار يورو)، مؤكدا بذلك على دوره كأحد أهم أركان الاقتصاد الفرنسي. ولفت السيد رينا الى ان مبادرات صناعة الأغذية الفرنسية قد حققت فائضا بقيمة ٩,٢ مليار يورو عام ٢٠١٥ بزيادة ٢٠١٤، ١٪، ٨,١٪، ٢٪ خلال خمس سنوات. وبالنسبة للعالم العربي اشار السيد رينا الى ان الطلب على المنتجات الغذائية الفرنسية يتزايد باضطراد بفعل عدد من العوامل أبرزها النمو demografique وتمدد المدن ونمو السياحة الدينية وسياسة الاعمال، الى جانب تطور تجارة التجزئة.

وذكر رئيس الغرفة ان توجهات العام ٢٠١٦ جاءت تؤشر الى ارتفاع الطلب على المنتجات الفرنسية التي تتمتع بسمعة جيدة على مستوى نوعيتها واحترامها للمعايير الصحية وتوافقها مع متطلبات جيل الشباب وسكان المدن في الدول الناشئة. ولفت السيد رينا الى ان الابتكارات الفرنسية المتعددة في هذا القطاع مستمرة بهدف ضمان النوعية والجودة وضبط مسار السلع الغذائية او الاستجابة الى التحديات البيئية والاجتماعية. وختم كلمته مثمناً المحاور الاستراتيجية التي وضعتها مؤسسة (بزنس فرنسا) وتهدف الى حشد جهود جميع الاطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، من اجل مساعدة الشركات الفرنسية العاملة في هذا القطاع للتميز في ولوج الاسواق الجديدة.

السيدة باسكال تيافري بدأت محاضرتها بكلمة شكر للغرفة التجارية العربية الفرنسية على دعوتها متوجها بشكر خاص للرئيس رينا على حفاوة الاستقبال، ومن ثم انطلقت باستعراض محاضرتها من ثلاثة زوايا: نشاطات مؤسسة (بزنس فرنس)، واقع السوق العالمية لصناعة

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
السوق التجارية
الفرنسية والערבية
www.ccfranco-arabe.org**



تجاوذه، وقالت انه من الضروري المرور بمستورد محلي وامتلاك رخصة استيراد مشيرة الى ان عملية الاستيراد تتم حسب الزبائن وليس حسب السلع (باستثناء الخضار والفاكهة)، وذكرت بالمناسبة بان الرسوم الجمركية معبدومة بالنسبة لـ ٥٣ صنفا تعتبر من الضروريات القصوى (الحيوانات الحية، الخضار والفاكهة، الحبوب، الشاي، حليب الاطفال...)، فيما يفرض رسم جمركي بنسبة ٥٪ على سائر السلع الاخرى، ودعت إلى توقيع فرض ضريبة قيمة مضافة بمعدل ٥٪ ابتداء من مطلع ٢٠١٨ وفرض الزامية كتابة التعليمات باللغة العربية والحصول على شهادة مصادقة حلال.

أضواء على السوق السعودية

المملكة العربية السعودية هي بالتأكيد أكبر سوق لصناعة الأغذية في الخليج نظراً لعدد سكانها البالغ ٣٠ مليون نسمة، بينهم ٥٨٪ من الشباب دون الخامسة والعشرين والى اتساع تمدن المجتمع والاعتماد الكبير على الصادرات الغذائية. في عام ٢٠١٥، استوردت المملكة ٨٠٪ من حاجاتها الغذائية بقيمة ٢٢ مليار دولار، وهي باعت تفاصيل تجاريها هاما على ضوء ارتقاء الاستهلاك المحلي بفضل تطور السياحة الدينية وسياحة الاعمال والترفيه. وذكرت المحاضرة بأن المملكة قامت في السابق بتجارب دعم للإنتاج المحلي بهدف ضمان جزء من امنها الغذائي لكن هذه المحاولات لم تكن مثمرة بسبب نقص المياه، وهو ما دفع الحكومة إلى اعتماد نموذج جديد لصناعة الأغذية يقوم على استيراد السلع الأساسية الخام وتحويلها محلياً. ولهذا الهدف، تسعى المملكة اليوم إلى عقد شراكات تقود إلى نقل المعارف والمهارات وتوفير التجهيزات اللازمة تساعدها على إنشاء صناعة غذائية وزراعية حديثة وفعالة.

وابرز السلع التي استورتها السعودية في عام ٢٠١٥ هي الحبوب والقمح التي شكلت ٤١٪، تلتها اللحوم (١٢٪)، مشتقات الحليب (٩٪)، المستحضرات الغذائية (٧٪)، الطحين ومشتقات القمح والحبوب (٦٪)، الفاكهة (٦٪)، وسلع أخرى بنسبة ٦٪.

تشهد حالياً زخماً كبيراً من خلال بروز صناعة محلية تحتاج إلى مواد أساسية ومعدات، إلى جانب متطلبات النمو السكاني والتمدن وارتفاع القدرة الشرائية... إضافة إلى حدثين كبارين متظريين هما معرض (اكسيبو ٢٠٢٠) في الإمارات العربية المتحدة، وكأس العالم لكرة القدم في قطر عام ٢٠٢٢. وأشارت إلى ان السوق الخليجية تتميز بنمو كبير للسياحة الدينية وسياحة الاعمال والترفيه والسياحة الفارهة، وارتقاء مستويات قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي. وكل ذلك انعكس بالطبع زيادة للواردات الغذائية بمتوسط ٣٢٪، فارتفعت في السعودية ٢٧٪ وفي الإمارات ٢٠٪ وفي الكويت ٦٪ والأردن ٥٪ وقطر وسلطنة عمان ٤٪. وتطورت إلى المنافسة التي شهدتها صناعة الأغذية الفرنسية في المنطقة العربية، ولفتت إلى بروز منافسيين أقليميين تتصدرهم الإمارات العربية المتحدة التي بلغ انتاج السلع الغذائية فيها ٣,٦٢ مليار دولار، وال سعودية التي تنتج بحجم ٢,٩١ مليار دولار. وعلى الصعيد العالمي، تتصدر البرازيل الدول المنافسة لفرنسا برقم مبيعات بلغ ٧,٩ مليار دولار، تليها الهند برقم ٧,١ مليار دولار، والولايات المتحدة بمبيعات ٤,٨ مليار دولار، وعلى المستوى الأوروبي تواجه السلع الغذائية الفرنسية منافسة كل من ألمانيا التي تسجل ٣ مليارات دولار وهولندا (١,١ مليار دولار).

وفي ما يخص الصادرات الغذائية الفرنسية إلى دول المنطقة فقد بلغت في عام ٢٠١٥ حوالي ٢,٢ مليار دولار بزيادة ١٢٨٪ عما كانت عليه قبل عشر سنوات، وكانت زيادة مبيعات المشروبات الفرنسية ٢٠٪ والحبوب ٢٤٪ والحليب ومشتقاته ١٧٪ واللحوم ٢٠٪، والسلع الجاهزة من مشتقات القمح ١١٪ والمستحضرات الغذائية ٨٪. واستعرضت المحاضرة لعنصر آخر يميز السوق العربية هذه حيث تتمتع فرنسا بسمعة جيدة وتشتهر السلع الغذائية الفرنسية بجودتها ومواءمتها للطلب المحلي، وهو أهمية اللجوء إلى مستوردين محليين يعتبرون ممراً زامياً للبضائع لا يمكن

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
السوق التجارية
الفرنسية والערבية
www.ccfranco-arabe.org**

سوق صناعة الاغذية في الامارات بمتوسط ٧٧,٧ سنتوبيا ويتوقع ان ترتفع مبيعات التجزئة في المخازن الكبرى إلى ٥٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٨ . وفي هذه السوق الديناميكية يتميز قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي بنمو شديد بفضل نمط الحياة المنفتح والنشط وخصوصا في الليل وخلال عطلة نهاية الاسبوع، وهو ما يقود إلى زيادة استهلاك السلع الغذائية خارج المنازل. وتشهد البلاد نموا كبيرا لقطاع المطاعم وتتعدد رخص الامتياز (الفرانشایز)، خصوصا في مجال الوجبات السريعة. أما قطاع الفنادق فهو يشهد اندفاعا قوية حيث تتزايد اعداد الفنادق الفخمة ومجمعات الترفيه في موازاة تزايد الطلب على السلع الفاخرة.



وتأتي الهند في المرتبة الاولى بين الدول المصدرة للسلع الغذائية إلى الامارات وتستحوذ على نسبة ١٢٪ من استيراد البلاد، وتحتل الصدارة في مجال الحبوب (الرز)، وتستحوذ الولايات المتحدة على ٨٪ وتعتبر المصدر الاول للفاكهة، فيما تبلغ حصة البرازيل ٦٪ وتحتل الموقعة الاول في توريد الدواجن، ومن ثم تأتي السعودية واستراليا بحصة ٥٪، وتستحوذ كل من فرنسا وكندا ونيوزيلندا وهولندا على ٣٪ . وتحتل فرنسا المرتبة العاشرة في مجال توريد السلع الغذائية إلى الامارات بنحو سنتوبيا بمتوسط ٣,٨٪ منذ عام ٢٠٠٦ . وفي عام ٢٠١٦ ، بلغت قيمة الصادرات الغذائية والزراعية الفرنسية إلى الامارات ٤٤٩ مليون دولار، توزعت بين المشروبات بنسبة ٤٣٪، الحليب ومشتقاته (١٢٪)، المستحضرات الغذائية (٨٪)، مستحضرات الحبوب (٨٪)، الفاكهة (٧٪)، سلع اخرى بنسبة ٢٢٪ . وتتميز الامارات بكونها الزبون الاول في الخليج للسلع الغذائية الفرنسية الفارهة وقد استوردت منها عام ٢٠١٦ بقيمة ٤١,٥ مليون يورو اي ٤٤٪ من حصة السوق الاماراتية. وهذا من شأنه ان يشكل فرصا اضافية للسلع الغذائية الفرنسية إلى جانب سوق الخبر والمعجنات والحلويات الفرنسية التي تعرف نموا كبيرا في الامارات حيث تنتشر رخص الامتياز (الفرانشایز) بسرعة. ورغم تزويد السوق بمنتجاته محلية واقليمية، الا ان الاستيراد ما زال كبيرا في هذا المجال وهو ما يؤكد تزايد الفرص المتاحة امام المنتجين والمصدرين الفرنسيين خصوصا للمواد الاولية والتجهيزات إلى جانب توافر الفرص لتحسين تواجد الاجبان الفرنسية والسلع الفرنسية الاخرى المميزة والتي تتمتع بشهرة عالمية. أما في خصوص الفاكهة والخضار فان ازدهار سوق الامارات يتيح الفرص واسعة للعروض الفرنسية الشهيرة بجودتها وخصوصا التفاح والبطاطا والسلع العضوية. وعلى الرغم من المنافسة في مجال اللحوم خصوصا من الدول الانجلوساكسونية، الا ان فرنسا تحتفظ بموقعها الطيلي في مجال تصدير الدواجن للامارات ويمكناها الاستفادة من المجالات المتاحة في سوق السلع الغذائية الفارهة.

وكانت الهند في طليعة الدول المصدرة للحبوب الى المملكة وخصوصا الرز، فيما تقدمت البرازيل تصدير الدواجن. أما فرنسا فقد احتلت المرتبة السابعة علما أنها زادت صادراتها الغذائية والزراعية إلى المملكة بمعدل ١٠,١٪ منذ العام ٢٠٠٦ بحيث بلغ مجموعها ٤٦٣,٤ مليون دولار. وشملت السلع الفرنسية المصدرة إلى السعودية عام ٢٠١٦ : اللحوم (٢٨٪)، الحبوب (١٧٪)، الحليب ومشتقاته (١٤٪)، مشتقات الحبوب (١١٪)، المشروبات (٨٪)، مستحضرات غذائية (٦٪)، الفاكهة والجوز (٤٪)، منتجات المطابخ (٣٪)، وسلع مختلفة (٩٪).

وركزت السيدة فياتري على تعداد الفرص التي تتيحها سوق الغذاء السعودي للمصدرين الفرنسيين، فشاررت إلى وجود سوق وافرة لمنتجي الاجبان والالبان، وقالت أنها سوق مزدهرة بحاجات متزايدة على الرغم من توافر انتاج محلي ينمو ٥٪ سنويا. وهناك قطاع الخضار والفاكهه الذي يمثل سوقا واعدة خصوصا للبندوره والخيار والبطاطا والحس والأعشاب العطرة والخضار المجلدة والفاكهه. وبالنسبة لللحوم فان الطلب كبير عليها ولكن ليس على اللحوم ذات النوعية الرفيعة. ويشهد مجال الدواجن طلبا متزايدا رغم ارتفاع الانتاج المحلي الذي تطمح الحكومة إلى مضاعفته، إلى ٧٠٠ ألف طن سنويا . وهناك وبالتالي مجال واسع لواردات الدجاج الراقية النوعية والدجاج المجمد من فرنسا.

سوق الامارات

الامارات العربية المتحدة هي ثاني قوة اقتصادية في الخليج تتمتع بدخل فردي قدره ٣٥٩٣ دولارا لكونها رابع منتج للنفط في منظمة ال اوپك، وهي تعد ٩,١٦ مليون نسمة يعيش ٨,٥٪ منهم في المدن. وتتميز الامارات بكونها مركزا تجاريا اقليميا ومركز اعادة تصدير نحو أسواق الدول المجاورة في قارات عدة. وهي قبل ذلك تتمتع بسوق داخليه ديناميكيه جدا بفضل سياحة الاعمال والترفيه التي تشهد زخما كبيرا من سنوات وتمنح البلاد سمعة عالمية. ويقدر نحو

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية**
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

مقابلة مع رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية

فانسان رينا : علينا تعزيز موقعنا بين اوائل المستثمرين الأجانب في الامارات

شركة وفرع لأكبر المجموعات وأشهر العلامات الفرنسية. وتطرق رئيس الغرفة إلى تنوع الحضور الفرنسي في الإمارات وتعدده في سائر القطاعات وخصوصا الطاقة والخدمات والبيئة والتنمية المستدامة والنقل والقطاع المصرفي والتوزيع وتجارة المفرق والسلع الفاخرة والفنادق ...

واثنى الرئيس على هذه الديناميكية التي تميز العلاقات الاقتصادية، مشيرا إلى أن فرنسا تنشط ميدانيا بعمق من خلال فريق عمل متكامل ومتخصص يتولى مهمة دعم الشركات الفرنسية، ورأى أن الغرفة التجارية العربية الفرنسية تعتبر نفسها جزءا من هذا الفريق وتساهم بدورها في تشجيع الاستثمار والترويج لجاذبية الإمارات وفرض العمل والاستثمار فيها والترويج للمهارات الفرنسية في شتى المجالات، كما تتولى مهمة الترويج للموقع الاقتصادي والمالي الذي تمثله فرنسا كمدخل إلى أوروبا وتشجيع الاستثمار فيها.

وذكر الرئيس رينا ان الغرفة في إطار مهمتها تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين تستقبل دوريا رجال اعمال اماراتيين وتنظم بعثات استكشاف للأسوق في قطاعات مختلفة ببرسم المنشآت الصغيرة الباحثة عن اسواق جديدة في المنطقة.

وانهى حديثه بالتأكيد على ان كل نشاطات الغرفة تجري انطلاقا من حرصها على اداء مهمتها في التقارب واقامة وتوسيع العلاقات بين الأطراف الاقتصادية الإمارتية والفرنسية بهدف تعزيز موقع فرنسا الطبيعي بين المستثمرين الأجانب في الإمارات حيث تأتي قبل اليابان والولايات المتحدة وتنافس مع الهند على المرتبة الثانية، ودعا إلى ضرورة المضي قدما وتحث الجهود في سبيل دفع موقع فرنسا إلى الأمام.



أجرت مجلة (لا ليتر دبلوماتيك) مقابلة مع رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد فانسان رينا استعرض فيها مسار علاقات التعاون العربي الفرنسي وتوقف في شكل خاص عند الديناميكية الاقتصادية التي تتكرس بقوة منذ سنوات بين فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة لتساهم في الارتفاع بالعلاقات الثنائية إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية والأوامر المميزة على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة. وذكر السيد رينا في حواره بان بين فرنسا والإمارات تاريخا طويلا من علاقات التقارب الاقتصادي تمو سنة بعد سنة وتزدهر، وذكر بان فرنسا هي ثالث مستثمر اجنبي في الإمارات التي تعد اكبر عدد من الشركات الفرنسية العاملة في المنطقة: أكثر من ٦٠٠

لاستلام هذه النشرة بالبريد الإلكتروني يرجى إكمال هذه القسمة وإرسالها إلى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

<input type="checkbox"/> السيد	<input type="checkbox"/> السيدة	<input type="checkbox"/> الانسة
العنوان :		
المدينة :		
البلد :		
رقم الهاتف :		
مع رمز البلد :		
الشركة :		
الاسم :		
اسم العائلة :		
الوظيفة :		
البريد الإلكتروني:		

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE